

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بأحكام الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، التي طلب فيها المجلس إليّ أن أقدم تقريراً كل ثلاثين يوماً عن حالة تنفيذ الفقرة ٥ من القرار، التي تُحدد المعايير التالية لنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور:

(أ) تقوم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بإنشاء قدرة تشغيلية أولية لمقر قيادتها ووضع الترتيبات المالية اللازمة لتغطية تكاليف القوات بالنسبة لجميع الأفراد الذين يجري نشرهم في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان؛

(ب) تقوم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بإتمام الاستعدادات لتولّي سلطة القيادة التنفيذية على مجموعة الدعم الخفيف، والأفراد المنتشرين حالياً لدى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ومجموعة الدعم الثقيل وأفراد العملية المختلطة، بحلول موعد نقل السلطة؛

(ج) تنتقل السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

ويغطي التقرير الخطوات المتخذة لتحقيق هذه الأهداف خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وسيقدم تقرير منفصل عملاً بالفقرة ٢١ من القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧).



ثانياً - الحالة الأمنية

٢ - تواصل تدهور الحالة الأمنية على وجه العموم في دارفور خلال تشرين الأول/أكتوبر، مع تزايد لجوء بعض الأطراف إلى استخدام العنف. واندلع قتال ضار في عديلة (جنوب دارفور)، وطويلة (شمال دارفور)، ومهاجرية (جنوب دارفور).

٣ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وردت تقارير تفيد بتعرض مدينة مهاجرية، التي تسيطر عليها حركة تحرير السودان/مناوي، لهجوم شنته مليشيا تنتمي لقبيلة معاليا. وأفيد بتحليق طائرة أنتونوف تابعة للقوات المسلحة السودانية حول المنطقة خلال الهجوم، لكن ليس ثمة أي دليل على وقوع قصف جوي. وجاء في تقارير غير مؤكدة أن الهجوم أسفر عن مصرع ٤٠ مدنيا وإصابة عشرات آخرين. واضطر زهاء ٢٠.٠٠٠ مدني إلى الفرار من مهاجرية، وتم نقل ٢٩ موظفا من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية العاملين في المنطقة إلى أماكن أخرى بسبب انعدام الأمن. وسعيًا إلى تلبية احتياجات السكان المشردين، تمكنت الوكالات الإنسانية من إقامة جسر جوي لتقديم بعض المساعدة الغوثية للسكان، الذين تحلق جمع غير منهم حول موقع فريق بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

٤ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت حركة العدل والمساواة أن قواتها شنت هجوما على القوات السودانية في حقل نفط دفرا (منطقة كردفان)، واحتطفت عاملين مغتربين اثنين في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وادّعت حركة العدل والمساواة أنها قتلت ٢٠ جنديا من أفراد القوات المسلحة السودانية، واستولت على ثلاث مركبات تابعة لتلك القوات أثناء الهجوم. وحذرت الحركة كذلك من أن الهياكل الأساسية النفطية والاستثمارات الأجنبية المتعلقة بها في السودان ستصبح هدفا لهجمات في المستقبل.

٥ - وتواصلت أيضا الهجمات على عمال المساعدة الإنسانية. فخلال الهجوم الذي شن على مهاجرية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أُطلق النار على ثلاثة من موظفي المنظمات غير الحكومية المحليين، فلقوا حتفهم. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أُطلق النار على سائق تابع لبرنامج الأغذية العالمي في شمال نيالا خلال عملية سطو نهب المهاجمون أثناءها ٢٥ كيسا من الذرة البيضاء. ولقي سائقان آحران تابعان لبرنامج الأغذية العالمي حتفهما في أبو جابرة (على بعد ٢٣٠ كلم جنوب شرق نيالا) في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

٦ - وأسفر وجود المليشيا وجماعات المتمردين داخل بعض مخيمات المشردين داخليا وفي محيطها عن اندلاع العنف داخل هذه المخيمات. وفي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، تسببت الاشتباكات التي نشبت في مخيم كالملة في جنوب دارفور والتي ساهمت في إشعال فتيلها الأعمال العسكرية التي قامت بها الحكومة وحركات التمرد، في تعريض ٩١.٠٠٠

مشرد داخلي يعيشون هناك إلى مزيد من الخطر. ونتيجة لذلك، وحسب التقديرات الواردة في التقارير، فرّ من المخيم عددٌ يتراوح بين ١٠.٠٠٠ و ١٥.٠٠٠ مشرد داخلي خوفاً على حياتهم. ودرءاً لمزيد من التصعيد في الحالة، عقدت الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان اجتماعاً مع السلطات الحكومية لإيجاد حل منسق لحالة انعدام الأمن السائدة في المخيم.

الحدود التشادية - السودانية

٧ - خلال الفترة نفسها المشمولة بالتقرير، بدأ تدهور الحالة الأمنية على الجانب التشادي من الحدود التشادية - السودانية يتفشى إلى حد كبير داخل دارفور. وتسببت سلسلة الاشتباكات التي نشبت بين عناصر مسلحة من قبيلتي تاما والزغاوة في مقتل ما يربو على ٢٠ شخصاً في شرقي تشاد؛ وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة التشادية حالة الطوارئ لمدة اثني عشر يوماً على طول الحدود الشرقية لتشاد. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أقدمت عناصر تنتمي للجهة المتحدة من أجل التغيير الديمقراطي على عبور الحدود من تشاد إلى غرب دارفور على متن ٦٠ مركبة. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وقّعت أربع جماعات من الجماعات المتمردة الرئيسية اتفاق سلام مع حكومة تشاد، في سرت، تحت رعاية الجماهيرية العربية الليبية. ودعا الاتفاق إلى التطبيق الفوري لوقف إطلاق النار، وهو ما سيساهم، في حالة تنفيذه، في تحسين استقرار البلد والإقليم الفرعي.

التحقيق في الهجوم على بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في حسكيتا

٨ - تشير النتائج الأولية لتحقيق أجراه قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان مباشرة بعد الهجوم الذي شُنَّ على موقع الفريق العسكري التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في حسكيتا في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر، إلى أن الهجوم قام به متمردون دخلوا المخيم على متن مركبات تحمل شارة "JEM" (حركة العدل والمساواة). ويبدو أن الدافع وراء الهجوم كان نهب المعدات اللوجستية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ويجري حالياً تحقيق مشترك في الأمر بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وستنشر نتائجه حال انتهائه. وتوحي المعلومات المتوافرة عن الهجوم حتى الآن بأن الحاجة إلى نشر قوة عتيدة وذات مصداقية في دارفور غدت ملحّة، وتؤكد ضرورة أن تكون القوة قادرة على حماية نفسها وحماية المدنيين أيضاً.

ثالثاً - القدرة التشغيلية لمقر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٩ - تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، أصبحت القدرة التشغيلية الأولية لمقر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور جاهزة الآن. وعلى نحو ما ورد في تقاريري السابقة، التحق بالبعثة بالفعل كل من الممثل الخاص المشترك ونائب الممثل الخاص المشترك وقائد القوة ونائب قائد القوة. وشارفت عملية اختيار مفوض الشرطة ونائب مفوض الشرطة المعني بالتنمية على الانتهاء.

١٠ - وانتهت عملية تزويد القوة المؤقتة ومقر الشرطة بالموظفين، وشرعت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في عملها في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر على أساس هيكل مؤلف من ثلاثة قطاعات. ويجري أيضا إضفاء اللمسات النهائية على ترتيبات مقر إقامة القيادة العليا للعملية المختلطة بما يتماشى مع مقتضيات السلامة والأمن، كما أن الممثل الخاص المشترك، الموجود حاليا في الخرطوم، سيتخذ الفاشر مقرا للإقامة الدائمة ابتداء من الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر.

رابعا - الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

١١ - في إطار عملية التناوب الجارية في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، أكملت نيجيريا نشر كتيبة إضافية في البعثة، ومن المتوقع أن تكمل رواندا نشر كتيبتها الإضافية بحلول نهاية الشهر. وفي الوقت نفسه، يتوقع أن تنشر في نيالا أول مجموعة دعم ثقيل للوحدة الهندسية المقدمة من الصين في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وتعدّر بلوغ هدف منتصف تشرين الأول/أكتوبر بسبب ترتيبات الحماية الاحترازية التي يجري وضعها في أعقاب الأحداث التي وقعت في حسكيتا في الشهر الماضي. وفيما يتعلق بعنصر الشرطة في مجموعة الدعم الثقيل، يجري حاليا نقل جميع أفراد الشرطة البالغ عددهم ٣٠١ فرد إلى دارفور. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تنشر وحدتا شرطة مشكّلتان، إحداها من بنغلاديش والأخرى من نيبال، في مطلع كانون الأول/ديسمبر، تليهما بفترة قصيرة مجموعة الدعم الثقيل لوحدة الشرطة المشكلة الأخيرة المقدمة من نيجيريا. وانتهى في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشييد أماكن الإقامة لمجموعة الدعم الثقيل في الفاشر، والجنينة، وزالنجي.

خامسا - تشكيل القوة والأفراد

١٢ - أشرت في تقرير المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى أن مساهمات وردت من الدول الأعضاء بالنسبة لمعظم القدرات العسكرية المطلوبة للعملية المختلطة. بيد أن هناك

نقصا في عدد من المجالات الحاسمة ومن ذلك سرينا نقل من الحجم المتوسط، وثلاث وحدات لطائرات العمودية المتوسطة للخدمات، ووحدة طائرات عمودية تكتيكية خفيفة. ولم يعلن حتى الآن عن أي تعهدات بالمساهمة في هذا الصدد. وستعرض البعثة إلى خطر كبير ما لم تنجح هذه القدرات وتنشر على وجه الاستعجال. لذا، أكرر مناشدة الدول الأعضاء القادرة على توفير هذه القدرات أن تقوم بذلك.

١٣ - وبالنسبة للقدرات المستلمة حتى الآن، اتفقت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على قائمة مساهمين محتملين تراعي الأولويات الأساسية المتمثلة في أن يكون الطابع الأفريقي غالبا على القوة في الميدان وأن تكون القوة قادرة على تنفيذ ولاية تنطوي على تحديات حساس، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين. وأخذ الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أيضا في الحسبان قدرة البلدان المساهمة بقوات على نشر القوات في الوقت المناسب، وعلى تزويد قواتها بالعتاد الضروري، وعلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في بيئة تعج بالتحديات.

١٤ - وأحالت الأمم المتحدة هذه القائمة إلى حكومة السودان في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، سافر فريق تابع للأمم المتحدة إلى الخرطوم من أجل مؤازرة أقوى، قائد قوة العملية المختلطة، خلال اجتماع مع الضباط العسكريين السودانيين لشرح الأساس المنطقي الذي يستند إليه تشكيل القوة. ولم تقدم حكومة السودان بعد وجهات نظرها بشأن القائمة. والرئيس كونايري وأنا أيضا كلانا نعتقد اعتقادا قويا بأن هذه المجموعة من المساهمين بقوات تلي الأولويات المعلنة، وأن أي تقليص في قدرتها إنما سيعرض البعثة للخطر. وأنا أنطلع لرد إيجابي من حكومة السودان بشأن تشكيل قوة العملية المختلطة، لأنه بات من الحيوي الآن أن نمضي قدما بعملية النشر دون مزيد من التأخير بغية الوفاء بالمعايير المحددة في القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧).

١٥ - ومضت الجهود قدما أيضا في سبيل إنشاء عنصر الشرطة الأولى للعملية المختلطة. ووردت تعهدات بشأن ما يربو على ٦٠٠ ٢ ضابط شرطة و ٢٨ وحدة شرطة مشكلة، وتجري حاليا عملية الاختيار النهائي. بمشاركة الاتحاد الأفريقي. ومن المقرر أن تصل أولى وحدات الشرطة المشكلة التابعة للعملية المختلطة المقدمة من إندونيسيا إلى منطقة البعثة في نهاية السنة.

سادسا - الترتيبات اللوجستية

١٦ - في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، خلصت عملية تفتيش مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن أصول بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومعداتها الخاصة بالاكتفاء

الذاتي إلى أن وحدات مشاة البعثة تفتقر للمعدات المبيّنة في جدول الأمم المتحدة للمخصصات، وأيضاً للقدرة على الاكتفاء الذاتي التي تقتضيها البلدان المساهمة بقوات في العملية المختلطة في الموعد المحدد لتسليم السلطة. وفي هذه الأثناء، ما زالت البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان تعتمد على ما تقدمه الجهات المانحة من معدات وما تسديه الجهات المانحة - أو الاتحاد الأفريقي - من خدمات إلى المخيمات عن طريق التعاقد. لذا، بات تقديم المعدات والدعم المتعلق بالاكتفاء الذاتي إلى قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان قبل تسليم السلطة أولوية ملحة. والأمم المتحدة تعمل حالياً مع الاتحاد الأفريقي، بمعية شركاء بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، على الانتهاء من المسائل المتصلة بالسوقيات، ووضع عقود دعم بديلة في مجالات التزويد بالوقود، وحصص الإعاشة، وخدمات الإطعام، وخدمات المخيمات.

١٧ - وفي هذه الأثناء، ما زالت مخزونات النشر الاستراتيجي تهاً مسبقاً في الأبيض وفي مواقع مخيمات العملية المختلطة في نيالا والفاشر والجنيّة وزالنجي. وقد تم تصميم مرفق التدريب التابع للعملية المختلطة، في الأبيض، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيله بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

سابعاً - الترتيبات الإدارية والقانونية

١٨ - تم توقيع العقد الأحادي المصدر المتعلق ببناء المخيمات وإسداء خدمات الدعم للمخيمات الأربعة الأولية التابعة للعملية المختلطة والواقعة في نيالا والفاشر والجنيّة وزالنجي.

١٩ - وبدأت الترتيبات الانتقالية للدعم الإضافي، بما في ذلك التحقق - الذي انتهى في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر - من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من أجل إتاحة رد تكاليف القوات ومستحققاتها، إضافة إلى تعزيز معدات الاتصالات لدى البعثة لتيسير شؤون القيادة والمراقبة بين مقر البعثة في الفاشر ووحدات البعثة ومجموعات الدعم الثقيل، ونقل الأصول من بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

٢٠ - وتجري حالياً الترتيبات الرامية إلى تخصيص أراضٍ ومرافق في نيالا والفاشر والجنيّة وزالنجي. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وقعت حكومة ولاية جنوب دارفور مذكرة تفاهم تقدم بموجبها أرضاً في نيالا للعملية المختلطة وفقاً للاتفاق النموذجي لتحديد

مركز القوات بالنسبة لعمليات حفظ السلام. ووافقت السلطات في الفاشر والجنيينة وزالنجي أيضا على تقديم أراض مناسبة.

٢١ - ومنحت حكومة السودان الإذن لهبوط طائرات شحن ثقيلة في الخرطوم ونشر طائرتين عموديتين تابعتين للعملية المختلطة في نيالا. وما زالت الجهود متواصلة لإيجاد حلول لمسائل معلقة أخرى، بما في ذلك ما يتعلق بالتصاريح المطلوبة لإجراء رحلات جوية ليلية عبر ولايات دارفور الثلاث كلها، لأن ذلك سيكون أمرا أساسيا في تنفيذ ولاية العملية المختلطة.

ثامنا - الترتيبات المالية

٢٢ - قامت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، باستعراض الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/62/380) ومن المقرر أن تقدم إلى اللجنة الخامسة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٢٣ - وفي هذه الأثناء، وفي تدبير استثنائي محدد في رسالتي المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، والموجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/62/379)، يجري تمويل قدر كبير من الدعم المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في إطار اعتمادات مجموعة الدعم الثقيل من خلال الاستخدام المؤقت للموارد. ولدى موافقة الجمعية العامة على ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ستقوم العملية المختلطة برد النفقات التي تكبدتها بعثة الأمم المتحدة في السودان لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

٢٤ - إضافة إلى ذلك من المقرر أن يبدأ رد تكاليف قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، طبقا لمقتضيات الفقرة ٥ (أ) من قرار مجلس الأمن ١٧٦٩، في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بالنسبة لتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

تاسعا - التفاعل بين العملية المختلطة وحكومة السودان

٢٥ - أقامت حكومة السودان، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، آليتين وطنيتين بموجب مرسوم رئاسي لتيسير جميع أوجه عمليات حفظ السلام في دارفور. وتتمثل أولاهما في لجنة مشتركة بين الوزارات، تعنى بمسائل السياسة العامة ويرأسها المستشار الرئاسي نافع علي نافع، وهي تتألف من وزراء الخارجية، والداخلية، والدفاع، والمالية، والشؤون الإنسانية، إضافة إلى المدير العام للأمن القومي ودائرة الاستخبارات. أما الآلية الثانية، فتتمثل في لجنة

تقنية معنية بأنشطة التنفيذ المتعلقة بالعملية المختلطة. وسيشارك في رئاستها كبار المسؤولين من وزارتي الخارجية والدفاع، كما ستضم ممثلين سامين عن وزارات أخرى.

عاشرا - مفاوضات السلام

٢٦ - في هذه الأثناء، افتتحت المحادثات بشأن السلام في دارفور، في سرت، الجماهيرية العربية الليبية، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، تحت قيادة المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، يان إلياسون وسليم أحمد سليم. وحضر الجلسة الافتتاحية ممثلو حكومة السودان وكذلك ثمانية عشر ممثلا لحركات غير موقعة. وكانوا يمثلون حركة تحرير السودان G-19 - خميس عبدالله؛ والقيادة الجماعية لحركة العدل والمساواة - بحار/بندا؛ والحركة الوطنية للتعمير والتنمية - خليل عبدالله؛ والتحالف الديمقراطي الاتحادي السوداني - أحمد إبراهيم دريج؛ وجبهة القوات الديمقراطية الثورية - صلاح أبو سرّة؛ وجبهة القوة الثورية المتحدة - الهادي أغايلدور.

٢٧ - ولم يحضر عدد من الشخصيات القيادية الجلسة الافتتاحية، بمن فيهم خليل إبراهيم عن حركة العدل والمساواة، وعبد الواحد عن جيش/حركة تحرير السودان، وعبدالله يحيى عن وحدة جيش/حركة تحرير السودان، وعبد الشافي عن جيش/حركة تحرير السودان، وخميس عبد الله، عن جيش/حركة تحرير السودان. بيد أن ممثلين عن المجتمع المدني، بمن فيهم المشردون داخليا والنساء وشيوخ القبائل، حضروا أيضا. وحضر كذلك ممثلون رفيعو المستوى عن البلدان الشريكة الإقليمية الأربعة (إريتريا، وتشاد، وليبيا، ومصر) وعن المجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

٢٨ - وخلال الجلسة الافتتاحية، قطعت الحكومة على نفسها التزاما بوقف أعمال القتال من جانب واحد. وهذا الالتزام جدير بالترحيب. بيد أنه على الرغم من ذلك التصريح، قامت طائرة حربية عمودية تابعة للحكومة في اليوم نفسه بإطلاق سبع قذائف على مقربة من محطة مياه جنوب جبل مون (٧٥ كلم شمال شرق الجنيّة). ولم ترد تقارير عن وقوع أي خسائر في الأرواح، لكن الهجوم تسبب في اندلاع حريق. فلا بد بالتالي أن تمارس جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس في الوقت الذي تجري فيه محادثات السلام بل وبعد ذلك.

٢٩ - وفي أعقاب الجلسة الافتتاحية، عقد فريق الوساطة جلسات مغلقة مع وفد الحكومة ومع الحركات. ولم توحد الحركات كلمتها بعد بشأن المسار المستقبلي الذي يقترحه فريق

الوساطة. وقد طلب بعضها مزيدا من الوقت لإجراء مشاورات داخلية وتعليق المحادثات. وأكدت حركات أخرى أهمية الحفاظ على زخم العملية الحالية.

٣٠ - وتجري الترتيبات حاليا لعقد اجتماع بين وفد رفيع المستوى من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مع تلك الحركات، في جوبا ودارفور. ويقوم فريق الوساطة في كل من الجماهيرية العربية الليبية والسودان بمناقشة جدول أعمال المحادثات وشكلها وهيكلها وتوقيتها والمسائل الموضوعية التي ستتناولها. وثمة مؤشرات على أن بعض الحركات التي لم تحضر الجلسة الافتتاحية ستكون على استعداد للمشاركة في العملية في سرت، في غضون الأسابيع القليلة المقبلة مع بعض الشروط المسبقة.

حادي عشر - ملاحظات

٣١ - وصلت الحالة في دارفور إلى مفترق طرق. فبينما تشهد وتيرة العنف تصاعدا من ناحية، هناك من ناحية أخرى فرصة لإحلال السلام عن طريق المفاوضات السياسية ومن خلال نشر قوة حفظ سلام قادرة على المساعدة في إحداث تغيير.

٣٢ - ويساورني القلق إزاء احتمال أن تؤدي الأحداث الأمنية التي وقعت على امتداد الشهر الماضي واستمرار تأخر نشر العملية المختلطة إلى استمرار تدهور الحالة على أرض الواقع. وبات ملحا، في هذه المرحلة، أن تقوم الدول الأعضاء القادرة على المساهمة بقدرات في مجال النقل والطيران بتزويد العملية المختلطة بما يعوزها من هذه القدرات. فمن دون هذه الوحدات البالغة الأهمية، لن تتمكن البعثة من تنفيذ ولايتها. ويتوقف تحقيق نشر سريع وفعال للعملية المختلطة أيضا على تعاون حكومة السودان في تيسير الحصول على الأرض، وحقوق قيام طائرات الأمم المتحدة برحلات جوية، والاتفاق على تشكيل قوة العملية المختلطة. وفي هذا الصدد، أرحب بما اتخذته الحكومة من خطوات في الآونة الأخيرة جدا لإقامة لجنة مشتركة بين الوزارات وآلية تقنية بغية تيسير حفظ السلام في دارفور، وأنا أعول على تعاون هاتين الهيئتين وبذلهما جهودا حثيثة لتسهيل النشر المبكر للعملية المختلطة. وفي هذا الصدد، أهيب بالحكومة أن توافق على خطة تشكيل قوات العملية المختلطة التي قدمها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بصورة مشتركة. ويغلب الطابع الأفريقي على تشكيل هذه القوة، وفقا لمقتضيات القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، كما يتيح ذلك التشكيل قيام قوة تلي معايير الأمم المتحدة وتكون قادرة على الانتشار في الوقت المناسب.

٣٣ - ويساور الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي القلق إزاء تنامي الاعتقاد في دارفور بأن بعض الحوادث الأمنية والهجمات الجارية التي تستهدف بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إنما

تعزى إلى عدم تسديد بدلات لفصائل دارفور المشاركة في أعمال لجنة وقف إطلاق النار. ومن حيث المبدأ، وبغية تفادي مزيد من المخاطر الأمنية، ترى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن على الجهات المانحة أن تفي بالتزاماتها إزاء بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ولجنة وقف إطلاق النار من خلال تسديد دفعة كاملة واحدة قبل نقل السلطة إلى العملية المختلطة. وفي الوقت نفسه، سيتعين، خلال مباحثات سرت، إنشاء آلية فعالة لرصد اتفاق جديد لوقف إطلاق النار.

٣٤ - ويتيح استهلال محادثات السلام في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، في سرت، فرصة فريدة من نوعها لوضع حد نهائي لمعاناة سكان دارفور الذين ما زالوا عرضة لتهديدات العنف وانعدام الأمن وما برحوا يقعون في المخيمات سبعة عشر شهرا بعد توقيع اتفاق سلام دارفور. وسيحدث نشر قوة عتيقة لحفظ السلام تابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تغييرا ويساعد على تحسين الظروف الأمنية في الميدان. بيد أنه ما من سبيل سوى الحوار السياسي والمشاورات الجامعة لكي يتمكن الأطراف من الوصول إلى حل لتلك الأزمة تتوفر له أسباب البقاء ويكون مستداما وشاملا.

٣٥ - وأود أن أعرب عن امتناني لقائد الثورة وللشعب الليبي لاستضافة محادثات السلام بشأن دارفور. وأود أيضا أن أعرب عن الشكر لرئيس الاتحاد الأفريقي كونايري للتعاون الرائع الذي أقمناه بين منظمينا. وأشيد بمبعوثينا الخاصين إلى دارفور، السيد إيان إلياسون والدكتور سليم أحمد سليم، لما بذلاه من جهود دون كلل على امتداد الشهور العشرة الأخيرة في سبيل تنشيط العملية السياسية وحمل الطرفين على الجلوس إلى مائدة المفاوضات.

٣٦ - وفي رسالتي الموجهة إلى الجلسة الافتتاحية لمحادثات السلام، قمت ببحث جميع الأطراف على الالتزام بوقف فوري لأعمال القتال. وقمت أيضا ببحث جميع الجهات التي باستطاعتها الاضطلاع بدور في توصل المفاوضات إلى نتائج مثمرة على ألا تألو جهدا في دعم العملية بصورة جدية. وبينما نحن نواصل جهودنا لنشر العملية المختلطة، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية جماعية عن حث الأطراف على وقف أي تصعيد إضافي للعنف والدخول بروح بناءة في المحادثات التي تقودها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبذل ما يلزم من التضحيات السياسية للتوصل إلى حل دائم.